

يُمْتَنِعُ اخْتِصَاصُ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ فِي الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ وَالْإِمْتَنَاعِ فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصِ الْمَنْفِيِّ عَنِ الْمُثْبِتِ بِمَا يَحْصُهُ بِالنَّفْيِ وَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصِ الثَّابِتِ عَنِ الْمَنْفِيِّ بِمَا يَحْصُهُ بِالشُّبُوتِ [١] .

وَقَدْ يُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ يُقَالُ: لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يُوجَبُ نَفْيَ مَا يَحْبُّ نَفْيُهُ عَنِ اللَّهِ كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يُثْبِتُ لَهُ مَا هُوَ ثَابِتٌ، وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ كَافِيًّا كَانَ مُحْبِرًا عَمَّا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ قَمَّا الفَرْقُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا [٢] ؟

فَيُقَالُ: كُلُّ مَا نَافَ صِفَاتِ الْكَمالِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ فَهُوَ مُنْزَهٌ عَنْهُ، فَإِنَّ ثُبُوتَ أَحَدِ الْمُضَلِّلِينَ يَسْتَلِزُمُ نَفْيَ الْآخَرِ، فَإِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ وَاجِبُ الْقِدَمِ عُلِمَ امْتَنَاعُ الْعَدَمِ وَالْحَدُوثِ عَلَيْهِ، وَعُلِمَ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَمَّا سِواهُ [٣] .

[١] عندنا قسمان، قسم مثبت وقسم منفي، مثل: الكراهة والحزن، الكراهة مثبتة والحزن منفي لا بد من فرق مميز لماذا يثبت هذا وينفي هذا؟ فالنفي هنا نفي؛ لأنَّه إذا ثبت كان نقصاً، والمثبت لأنَّه إذا نفي كان نقصاً.

[٢] المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ يُرِيدُ أَنْ يُهَرِّرَ الفَرْقَ.

السَّمْعُ وَالْعُقْلُ يُثْبِتانِ اللَّهَ صِفَاتِ الْكَمالِ، وَيُنْفَيَا عَنْهُ: مَا ضَادَ صِفَاتِ كَمَالِهِ [٣] يُقَالُ: كُلُّ مَا نَافَ صِفَاتِ الْكَمالِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ فَهُوَ مُنْزَهٌ عَنْهُ، هَذَا الضَّابِطُ كُلُّ مَا نَافَ صِفَاتِ الْكَمالِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ فَهُوَ مُنْزَهٌ عَنْهُ.

مثاله: إذا علمنا أنه موجود واجب الوجود بنفسه.

موجود: هذا أوَّلاً، واجب الوجود: ثانياً، بنفسه: ثالثاً.

فَالْمُفْتَقِرُ إِلَى مَا سِوَاهُ فِي بَعْضٍ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ لَيْسَ هُوَ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ،
بَلْ بِنَفْسِهِ وَبِذَلِكَ الْأَخْرِ الَّذِي أَعْطَاهُ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ فَلَا يُوجَدُ إِلَّا بِهِ^[١].

وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - غَنِيٌّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَكُلُّ مَا نَافَ غِنَاهُ فَهُوَ مُنْزَهٌ عَنْهُ؛
وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - قَدِيرٌ قَوِيٌّ، فَكُلُّ مَا نَافَ قُدْرَتُهُ وَقُوَّتُهُ فَهُوَ مُنْزَهٌ عَنْهُ^[٢].

وأنه قديمٌ واجبُ الْقِدَمِ عُلِمَ امتناعُ العَدَمِ؛ لأنَّ العَدَمَ ضِدُّ الْوُجُودِ، والحدوث
عليه ضِدُّ الْقِدَمِ وعلم أنه غَنِيٌّ عن ما سواه من قوله: بنَفْسِهِ، فهو غَنِيٌّ عَمَّا سواه.

لو قال لك قائل: هل يجوزُ الحدوث على اللهِ؟

الجواب: لا يجوز ذلك؛ والدليل أنه سُبْحَانَهُ وَعَلَّاقٌ واجبُ الْوُجُودِ، ووجوبُ
الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ صِفَةٌ كَمَالٍ، وتجويزُ الْحَدُوثِ عَلَيْهِ أَوْ افْتِقارِهِ إِلَى غَيْرِهِ صِفَةٌ نَفْصُ،
فَعَلِيَّ هَذَا نَعْرِفُ أَنَّ الْحَدُوثَ أَوْ افْتِقارَ اللَّهِ إِلَى غَيْرِهِ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ مَنَافِ لِصَفَاتِ الْكَمَالِ
الَّتِي هي وجوبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ.

[١] كالإنسان مثلاً ليس هو مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ بل بِغَيْرِهِ، وتلك مسائلٌ عَقْلِيَّةٌ،
والمَعْنَى العام هو أَنَّا لَا نَعْتَمِدُ فِي الإِثْبَاتِ أَو النَّفْيِ فِيهَا يُثْبِتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ عَلَى مُجَرَّدِ
نَفْيِ التَّشْبِيهِ أَوْ عَلَى الإِثْبَاتِ بِلَا تَشْبِيهٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] يعني لو قال أحدٌ: إنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْتَقِرُ إِلَى كَذَا؛ إِلَى الْأَكْلِ، إِلَى الشُّرْبِ، إِلَى
اللِّبَاسِ، إِلَى النَّوْمِ مثلاً وقلنا: إنَّ اللَّهَ مُنْزَهٌ عَنْهُ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ نَفْيُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا
نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَنِيٌّ عَمَّا سواه، وافتقارُهُ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يُنَافِي غِنَاهُ، فَكُلُّ مَا نَافَ
صِفَاتٍ كَمَالِهِ فَهُوَ مُنْزَهٌ عَنْهُ، كَذَلِكَ هُوَ قَدِيرٌ قَوِيٌّ.

لو قال لنا قائلٌ: إنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فَتَعَبَّ. كما قال اليهودُ.

وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - حَيٌّ قَيْوُمٌ، فَكُلُّ مَا نَافَ حَيَاةَ وَقِيُومِيَّتِهِ فَهُوَ مُنْزَهٌ عَنْهُ^[١] .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالسَّمْعُ قَدْ أَثْبَتَ لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِ الْكَمالِ مَا قَدْ وَرَدَ، فَكُلُّ مَا ضَادَ ذَلِكَ فَالسَّمْعُ يَنْفِي كَمَا يَنْفِي عَنْهُ الْمِثْلُ وَالْكُفُورُ، فَإِنَّ إِثْبَاتَ الشَّيْءِ نَفْيٌ لِضِدِّهِ وَمَا يَسْتَلِزُمُ ضِدَّهُ، وَالْعَقْلُ يَعْرِفُ نَفْيَ ذَلِكَ كَمَا يَعْرِفُ إِثْبَاتَ ضِدَّهُ، فَإِثْبَاتُ أَحَدِ الضَّدِّيْنِ نَفْيٌ لِلآخرِ وَمَا يَسْتَلِزُمُهُ^[٢] .

فَطُرُقُ الْعِلْمِ يَنْفِي مَا يُنْزَهُ عَنْهُ الرَّبُّ مُتَسْعَةً لَا يُخْتَاجُ فِيهَا إِلَى الْإِقْتَصَارِ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ كَمَا فَعَلَهُ أَهْلُ الْقُصُورِ وَالْتَّقْصِيرِ^[٣] .

قُلْنَا: هذا مُعْتَدِّ؛ لأنَّ التَّعَبَ يُنَافِي كَمَالَ الْقُوَّةِ، وَكُلُّ مَا نَافَ كَمَالَ صِفَاتِهِ فَهُوَ مُنْزَهٌ عَنْهُ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَرِدْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ» [ق: ٣٨]، مثلاً فَإِنَّا نُنْزَهُ عَنِ الْلُّغُوبِ؛ لأنَّ ذَلِكَ يُنَافِي كَمَالَ صِفَاتِهِ.

[١] إِذْنِ الْقَاعِدَةِ أَنْ يُنْزَهَ اللَّهُ عَنْ كُلِّ مَا يُنَافِي كَمَالَ صِفَاتِهِ.

٢- أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ أَوْ كُفُورٌ فِي مُخْلُوقَاتِهِ.

[٢] هَذَا لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، إِذَا وَصَفْنَا اللَّهَ بِصِفَاتِ الْكَمالِ، فَكُلُّ مَا نَافَ صِفَاتِ الْكَمالِ فَاللَّهُ مُنْزَهٌ عَنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَاتِ الْكَمالِ كَمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، وَكُلُّمَا نَافَ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْكَامِلَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُنْزَهَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ الشَّيْءِ نَفْيٌ لِضِدِّهِ وَمَا يَسْتَلِزُمُهُ ذَلِكَ الضَّدُّ.

[٣] الْفَرْقُ بَيْنَ الْقُصُورِ وَالْتَّقْصِيرِ وَاضْعَفُ؛ الْقُصُورُ: مَعْنَاهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ فَهُوَ قَاصِرٌ، هُؤُلَاءِ عِنْدِهِمْ قُصُورٌ فِي الْعِلْمِ، وَعِنْدِهِمْ تَقْصِيرٌ فِي طَلَبِهِ أَيْضًا، وَالْتَّقْصِيرُ أَشَدُّ مِنَ الْقُصُورِ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ فِعْلِ الْإِنْسَانِ، وَالْقُصُورَ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ،

الذين تناقضوا في ذلك وفرقا بين المماثلين حتى إن كُلَّ من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بآنه يسئلزم التشبيه، وكذلك احتج القراءة على نفي جميع الأمور حتى نفوا النفي، فقالوا: لا يقال: لا موجود ولا ليس بموجود، ولا حي ولا ليس بحي؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم فلزم نفي النقيضين، وهو أظهر الأشياء امتناعاً^[١].

ثم إن هؤلاء يلزموهم من تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجحادات أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين، فطريق تزييه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا^[٢].

وقد تقدم أن نفي ما ينافي عنه -سبحانه- نفي متضمن للنفي والإثبات؛

قد يكون الإنسان قاصراً لا يستطيع الكمال، وقد يكون يستطيع الكمال، ولكنه مقصراً في طلبه، فهو لا عندهم قصوراً وعندهم أيضاً تقصير، حيث لم يطلبوا ما يجب لهم وما يتمتع عليه، لم يطلبوا من الكتاب والسنّة بل طلبوا من عقولهم المتناقضة كما مر علينا كثيراً، فهم إذن أهل قصور وأهل تقصير.

[١] قلنا: إن بعضهم يقول: لا أشبهه بالموجودات فلا أثبت له صفة وجود.

وبعضهم يقول: لا أشبهه لا بالموجودات ولا بالمعدومات.

فأقول: لا موجود ولا معدوم، وتقديم أن هذا تشبيه له بالممتنعات عنه.

[٢] المؤلف رحمة الله من أجل إيضاح الأمور ينوع العبارات وإن كانت متكررة لأجل أن ترسخ في أذن السامِع.

إذْ مُجَرَّدُ النَّفِيُّ لَا مَدْحَ فِيهِ وَلَا كَمَالٌ^[١].

فَإِنَّ الْمَعْدُومَ يُوصَفُ بِالنَّفِيِّ وَالْمَعْدُومَ لَا يُشْبِهُ الْمَوْجُودَاتِ، وَلَيْسَ هَذَا مَدْحًا لَهُ؛ لِأَنَّ مُسَابِبَةَ النَّافِصِ فِي صِفَاتِ النَّفِيِّ نَقْصٌ مُطْلَقًا، كَمَا أَنَّ مُمَاثَلَةَ الْمَخْلُوقِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ تَمْثِيلٌ وَتَشْبِيهٌ يُنْزَهُ عَنْهُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^[٢].

[١] وقد تَقدَّمَ هذا أَنَّ مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفِيهِ فَهُوَ نَفِيٌّ مُتَضَمِّنٌ لِلإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ النَّفِيُّ لَيْسَ مَدْحًا.

وَقَدْ قُلْنَا فِيمَا سَبَقَ: إِنَّ النَّفِيَّ قَدْ يَكُونُ لِكُونِ الشَّيْءِ غَيْرَ قَابِلٍ لَهُ كَمَا لَوْ قُلْتُ: الْحِدَارُ لَا يَظْلِمُ، وَقَدْ يَكُونُ النَّفِيُّ لِضَعْفِ فِي النَّفِيِّ عَنْهُ مُثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

قُبَيْلَةُ لَا يَغْدِرُونَ بِذَمَّةِ **وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ**

فَتَجَدُ أَنَّ نَفَيَ الْغَدْرِ وَنَفَيَ الظُّلْمِ هُنَا ذَمَّ، فَإِذَا نَفَيَ الْمَجَرَّدُ لَيْسَ مَدْحًا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا الْكَامِلَةُ، وَمَا لَيْسَ مَدْحًا فَلَيْسَ بِكَمَالٍ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ مَدْحُ نَفِيٌّ مُجَرَّدٌ، لَا يَمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ نَفِيٌّ مُجَرَّدٌ عِنْدَمَا نَقُولُ: «وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا» [الكهف: ٤٩].

وَهُنَا لَيْسَ هَذَا نَفِيًّا مُجَرَّدًا؛ لِأَنَّهُ -سُبْحَانَهُ- كَامِلُ الْعَدْلِ؛ لَا لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الظُّلْمِ، وَلَا لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ لَهُ، فَتَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ نَفِيٌّ مُجَرَّدٌ، وَالْمُؤْلَفُ عَلَّهُ هُنَا وَعَلَّهُ سَابِقًا بِأَنَّ مُجَرَّدَ النَّفِيُّ لَا مَدْحَ فِيهِ وَلَا كَمَالٌ.

[٢] فَهِمْنَا مِنْ كَلَامِ الْمُؤْلِفِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُوجَدُ فِي صِفَاتِهِ نَفِيٌّ مُجَرَّدٌ حَتَّى يَكُونَ هَذَا النَّفِيُّ مُتَضَمِّنًا لِلْكَمَالِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّفِيُّ الْمَجَرَّدُ لَيْسَ فِيهِ مَدْحٌ، وَلَيْسَ فِيهِ كَمَالٌ كَمَا سَيَقَتِ الإِشَارةُ إِلَيْهِ.

وَالنَّقْصُ ضِدُّ الْكَمَالِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ: أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ حَيٌّ وَالْمَوْتُ ضِدُّ ذَلِكَ فَهُوَ مُنْزَهٌ عَنْهُ؛ وَكَذَلِكَ النَّوْمُ وَالسَّنَنُ ضِدُّ كَمَالِ الْحَيَاةِ، فَإِنَّ النَّوْمَ أَخْوَ الْمَوْتِ، وَكَذَلِكَ اللُّغُوبُ نَقْصٌ فِي الْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ، وَالْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ فِيهِ افْتِقَارٌ إِلَى مَوْجُودٍ غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ الإِسْتِعَانَةَ بِالْغَيْرِ وَالْإِعْتِضَادَ بِهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ تَتَضَمَّنُ الْإِفْتِقَارَ إِلَيْهِ وَالْإِحْتِيَاجَ إِلَيْهِ^[١].

وَكُلُّ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَحْجِمُهُ أَوْ يُعِينُهُ عَلَى قِيَامِ دَأْبِهِ وَأَفْعَالِهِ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ لَيْسَ مُسْتَغْنِيًّا عَنْهُ بِنَفْسِهِ، فَكَيْفَ مَنْ يَأْكُلُ وَيَشَرِّبُ، وَالْأَكْلُ وَالشَّارِبُ أَجْوَفُ وَالْمُصْمَدُ الصَّمَدُ أَكْمَلُ مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّارِبِ، وَلِهَذَا كَانَتِ الْمَلَائِكَةُ صُمْدًا لَا تَأْكُلُ وَلَا تَشَرِّبُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ ثَبَّتَ لِخَلُوقٍ فَالْحَالِقُ أَوْلَى بِهِ، وَكُلُّ نَقْصٍ تَنَزَّهَ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ فَالْحَالِقُ أَوْلَى بِتَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ^[٢].

وَالسَّمْعُ قَدْ نَفَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَوْلِهِ تَعَالَى: «أَللَّهُ الصَّمَدُ» [الإخلاص: ٢]، وَالصَّمَدُ: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ، وَلَا يَأْكُلُ وَلَا يَشَرِّبُ، ...

[١] قد قال الله تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ آدُعُوا الَّذِينَ رَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِيكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢]، من ظاهير يعني: مُعين؛ وذلك لأنَّه مُستغنٍ عن غيره فلا يحتاج إلى مُعين ولا إلى شريك ولا إلى أحد يساعدُهُ على خلقِهِ.

[٢] قال: «وَكُلُّ نَقْصٍ تَنَزَّهَ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ».

ولم يقلْ: كُلُّ ما يُجِبُ أن يتَّزَّهَ عنه مخلوقٌ؛ لأنَّه من صفاتِ الله ما لا يجوزُ للمخلوق أن يتَّصفَ به مِثْلُ: المتكبرِ.

وَهِذِهِ السُّورَةُ هِيَ نَسْبُ الرَّحْمَنِ، أَوْ: هِيَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ^[١].

وَقَالَ فِي حَقِّ الْمَسِيحِ وَأُمِّهِ: «مَا الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمَّهُ، صِدِّيقَةٌ كَانَتْ يَأْكُلُونَ الظَّعَامَ» [المائدة: ٧٥]، فَجَعَلَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ الْأُلُوهِيَّةِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَنْزِيهِهِ عَنْ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأُولَى وَالْآخِرَى، وَالْكَبِيدُ وَالطَّحَالُ وَنَحْوُ ذَلِكَ هِيَ أَعْضَاءُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، فَالْغَنِيُّ مُنْتَهٌ عَنْ ذَلِكَ، مُنْتَهٌ عَنْ آلاتِ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْيَدِ فِيمَا لِلْعَمَلِ وَالْفِعْلِ، وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- مَوْصُوفٌ بِالْعَمَلِ وَالْفِعْلِ؛ إِذْ ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ؛ فَمَنْ يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ أَكْمَلَ مِنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ^[٢].

وَهُوَ -سُبْحَانَهُ- مُنْتَهٌ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ وَعَنِ آلاتِ ذَلِكَ وَأَسْبَابِهِ.

[١] هي نسبُ الرَّحْمَنِ؛ لأنَّ المشركين قالوا: يا محمد، انسُب لنا ربَّك من أين هو؟ من أي قبيلة؟ من أي ناسٍ؟ فأنزَلَ الله تعالى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أَللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَمْ يُوَلَّهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ» [الإخلاص: ١ - ٤].

[٢] مثلاً لو قالَ قائلٌ: هل يجوزُ أنْ تُثْبِتَ اللَّهُ أَمْعَاءَ وَكِبَدًا وَمَعِدَّةً وَمَا أُشْبِهَ ذَلِكَ؟

نقول: لا يجوزُ ذَلِك؛ لأنَّ هذه إنما هي لِلْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، أوْعِيَّةُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَأْكُلُ وَلَا يَشْرُبُ، فليست بِحاجَةٍ إِلَى هَذَا لَا إِلَى الْأَكْلِ، وَلَا إِلَى الشُّرْبِ، وَلَا إِلَى آلتِهَا بِخِلَافِ الْيَدِ، الْيَدُ يَجُوزُ أَنْ تُثْبِتَ اللَّهُ، بل يَحِبُّ أَنْ تُثْبِتَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهَا آللَّهُ الْفِعْلِ وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَفْعَلُ وَيَعْمَلُ: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلْتُمْ أَنْعَكِمَا» [يس: ٧١]، وَقَالَ تَعَالَى: «وَعَدْنَا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَنَعِلِيرِبَ» [الأنبياء: ١٠٤].

وَكَذَلِكَ البُكَاءُ وَالْحُزْنُ هُوَ مُسْتَلِزٌ الضَّعْفَ وَالْعَجْزَ الَّذِي يُنْزَهُ عَنْهُ سُبْحَانَهُ -؛ بِخَلَافِ الْفَرَحِ وَالْغَضَبِ فَإِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَكَمَا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ دُونَ الْعَجْزِ وَبِالْعِلْمِ دُونَ الْجَهْلِ، وَبِالْحَيَاةِ دُونَ الْمَوْتِ وَبِالسَّمْعِ دُونَ الصَّمَمِ وَبِالْبَصَرِ دُونَ الْعَمَى وَبِالْكَلَامِ دُونَ الْبَكَمِ. فَكَذَلِكَ يُوصَفُ بِالْفَرَحِ دُونَ الْحُزْنِ وَبِالضَّحْكِ دُونَ الْبُكَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَأَيْضًا فَقَدْ ثَبَتَ بِالْعُقْلِ مَا أَثْبَتَهُ السَّمْعُ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ - لَا كُفُؤَ لَهُ وَلَا سَمِيَّ لَهُ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَتُهُ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَا حَقِيقَةٌ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِهِ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ.

فَيَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ، لَا الْمَلَائِكَةِ، وَلَا السَّمَوَاتِ، وَلَا الْكَوَاكِبِ، وَلَا الْهَوَاءِ، وَلَا الْأَرْضِ، وَلَا الْأَدَمِيَّنَ، وَلَا أَبْدَاهِيمَ، وَلَا أَنْفُسِهِمْ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ، بَلْ يَعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَتَهُ عَنْ مُمَاثَلَاتِ شَيْءٍ مِنَ الْمُوْجُودَاتِ أَبْعَدُ مِنْ سَائِرِ الْحَقَائِقِ، وَأَنَّ مُمَاثَلَتَهُ لِشَيْءٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مِنْ مُمَاثَلَةِ حَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ لِحَقِيقَةِ مَخْلُوقٍ آخَرَ، فَإِنَّ الْحَقِيقَتَيْنِ إِذَا تَمَاثَلَتَا جَازَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مَا يَجُوزُ عَلَى الْأُخْرَى وَوَجَبَ لَهَا مَا وَجَبَ لَهَا.

فَيَلْزَمُ أَنْ يَجُوزَ عَلَى الْخَالِقِ الْقَدِيمِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْمُحْدَثِ الْمَخْلُوقِ مِنَ الْعَدَمِ وَالْحَاجَةِ، وَأَنْ يُثْبَتَ هَذَا مَا يُثْبَتُ لِذَلِكَ مِنَ الْوُجُوبِ وَالْفَنَاءِ، فَيَكُونُ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ غَيْرَ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا، وَذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ النِّقِيضَيْنِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ بُطْلَانُ قَوْلِ الْمُشَبَّهَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: بَصَرٌ كَبَصَرِي أَوْ يَدٌ كَيْدِي وَنَحْوِ ذَلِكَ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا اسْتِيْفَاءً مَا يَبْثُتُ لَهُ وَلَا مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ وَاسْتِيْفَاءَ طُرُقِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَإِنَّا الْمَقْصُودُ هُنَا التَّشْبِيهُ عَلَى جَوَامِعِ ذَلِكَ وَطُرُقِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ السَّمْعُ نَفِيَّاً وَإِثْبَاتًا وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ مَا يُثْبِتُهُ وَلَا يَنْفِيَهُ سَكَتْنَا عَنْهُ، فَلَا تُثْبِتُهُ وَلَا تَنْفِيَهُ.
فَثَبَّتْتُ مَا عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ وَنَفَيْتُ مَا عَلِمْنَا نَفِيَّهُ، وَنَسْكَتْتُ عَمَّا لَا نَعْلَمُ نَفِيَّهُ وَلَا إِثْبَاتَهُ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ [١].

[١] العقيدة الطحاوية تفصيل ما أجمله شيخ الإسلام في هذه الرسالة، وانظر الطبعة الجديدة من هذا الشرح القيم، وقد جرى تحقيقها على مخطوطات نادرة وخرج أحديتها محدث الديار الشامية الشيخ المحدث ناصر الدين الألباني، والمؤلف رحمه الله أطال في هذه القاعدة.

وخلصة هذا الكلام أن تقول: إنه لا يجوز الاعتماد في إثبات أو نفي صفات الله على مجرد نفي التشبيه أو الإثبات بلا تشبيه؛ وذلك لأنَّ كُلَّا من هذين القاعدتين مثلاً يُرَدُّ عليهما؛ لأنَّك إذا قلت: أعتمدت على مجرد نفي التشبيه. أدعى أحدَ مِنَ الَّذِينَ يُنكِرُونَ الصَّفَاتَ بِأَنَّ هَذَا تَشْبِيهٌ فَنَفَوهُ.

وأيضاً إذا قلت: أعتمدت على مجرد نفي التشبيه فإنك تقول: الله ليس له حيَاة؛ لأنَّ الإنسان له حيَاة وليس له بَصَرٌ؛ لأنَّ الإنسان له بَصَرٌ، كذلك الاعتماد على مجرد الإثبات بدون تشبيه يلزم أن تَصْفُه - سبحانه - بصفات النَّفْسِ بدون تشبيه، فتقول: يأكلُ لا يأكلِ الْمَخْلُوقِينَ، وينامُ لا كنومَ الْمَخْلُوقِينَ وهكذا، وهذا أيضاً مُمْتنع.

إذن فما هو الاعتماد الصحيح على ما يجب إثباته ونفيه؟

القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ أَنْ يُقَالُ: إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ «السَّمْعُ»^[١].
 يُعْلَمُ «بِالْعَقْلِ» أَيْضًا، وَالْقُرْآنُ يُبَيِّنُ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ الْعَقْلُ وَيُرِيدُ إِلَيْهِ وَيُنْبِئُ
 عَلَيْهِ؛ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^[٢].

نقول: هو الْكَمالُ وَالنَّفْصُ، وقد ورد السَّمْعُ بِآياتٍ كثيرة بِإثباتِ الْكَمالِ لَهُ، وورَدَ
 أَيْضًا بِنفي النَّفَائِصِ عَنْهُ، ثُمَّ الْعَقْلُ كَمَا قَالَ الْمُؤْلِفُ فِي الْأُخْرِ: يُثِبُّ الْكَمالُ لِلَّهِ عَلَى سَبِيلِ
 الإِطْلَاقِ وَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَيُنْفِي النَّفْصُ عَلَى سَبِيلِ الإِطْلَاقِ أَيْضًا لَا عَلَى
 سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.

ما ورد إثباتُه من صِفَاتِ الْكَمالِ فَإِنَّا نَقُولُ: يُحِبُّ نَفْيَ ضِدِّهِ مِنْ صِفَاتِ النَّفْصِ،
 فَإِذَا وَرَدَ السَّمْعُ بِأَنَّهُ سَمِيعٌ يُحِبُّ نَفْيَ الصَّمَمِ، بَصِيرٌ يُحِبُّ نَفْيَ الْعَمَى، يَعْنِي: لَيْسَ فِي
 الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْمَى، مَا فِي هَذَا، لَكِنَّهُ وَرَدَ أَنَّهُ بَصِيرٌ، وَالبَصُورُ صِفَةٌ
 لِلْكَمالِ، وَضِدُّهُ الْعَمَى صِفَةٌ نَفْصِيٌّ؛ إِذْنَ فَالْعَمَى مُنْتَفِي عَنِ اللَّهِ بِدَلَالَةِ السَّمْعِ وَدَلَالَةِ
 الْعَقْلِ، دَلَالَةُ السَّمْعِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ الْبَصَرَ، وَدَلَالَةُ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْعَمَى نَفْصِيٌّ،
 وَاللَّهُ تَعَالَى مُنْزَهٌ عَنْهُ.

[١] السَّمْعُ إِنَّمَا هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَسُمِّيَ سَمِعًا لِأَنَّهُ يُسْمَعُ، لَيْسَ لِلْعَقْلِ فِيهِ
 مَجَالٌ، إِنَّمَا يُدْرِكُ بِالسَّمْعِ يُسْمَعُهُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

[٢] إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ أَيْضًا، فَمَثَلًا: كَوْنُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
 سَمِيعًا بَصِيرًا عَلَيْهَا قَادِرًا إِلَى آخِرِهِ، هَذَا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ، وَيَدِلُ عَلَيْهِ الْعَقْلُ، وَهَذَا
 اسْتَدَلَّ إِبْرَاهِيمُ عَلَى أَبِيهِ بِأَنَّ الْأَصْنَامَ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ إِلَيْهَا بِقُولِهِ: «يَأَبَّتِ لَمْ تَعْبُدُ
 مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا» [مَرِيم: ٤٢]، وَهَذَا اسْتَدَلَالٌ عَقْلِيٌّ عَلَى أَنَّ الَّذِي
 لَمْ يَسْمَعْ وَلَمْ يُبَصِّرْ وَلَا يَعْنِي شَيْئًا بِضَعْفِهِ وَعَجْزِهِ لَا يَمْكُنُ أَنْ يُعْبَدَ.

فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ مِنَ الْأَيَّاتِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ وَعَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا أَرْشَدَ الْعِبَادَ إِلَيْهِ وَدَهْمَ عَلَيْهِ؛ كَمَا بَيْنَ أَيْضًا مَا دَلَّ عَلَى نُبُوَّةِ أَنْبِيَائِهِ؛ وَمَا دَلَّ عَلَى الْمَعَادِ وَإِمْكَانِهِ، فَهَذِهِ الْمَطَالِبُ^[١] هِيَ شَرْعِيَّةٌ مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ أَنَّ الشَّارِعَ أَخْبَرَ بِهَا^[٢].

وَمِنْ جِهَةِ أَنَّهُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الْعُقْلِيَّةِ الَّتِي يُسْتَدِلُّ بِهَا عَلَيْهَا، وَالْأَمْثَالِ الْمَضْرُوبَةِ فِي الْقُرْآنِ هِيَ «أَقْيَسَةُ عُقْلِيَّةٍ»^[٣].

استواءُ الله على العرش دَلَّ عليه السَّمْعُ ولم يَدُلَّ عليه العَقْلُ؛ يعني: لو لا أنَّ الله أخبرَنا أنه استَوَى على العرش ما عِلِمنَا أنه استَوَى على العرش، أما العُلوُّ فقد دَلَّ عليه السَّمْعُ ودلَّ عليه العَقْلُ؛ لأنَّ الرَّبَّ لا ينبغي أن يكون في أسفل، بل لا بدَّ أن يكون عالِيًّا، وبهذا عَرَفْنَا أنَّ المؤلِّفَ احتَاطَ قال: «إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ» ولم يُقلُّ: إنَّ ما دَلَّ عليه السَّمْعُ؛ لأنَّ في صِفَاتِ اللهِ مَا دَلَّ عليه السَّمْعُ ما لم يَدُلَّ عليه العَقْلُ، وينخُرُجُ من الكلمة (كثيرًا) أنْ شَيْئًا مَا دَلَّ عليه السَّمْعُ لا يَدُلَّ عليه العَقْلُ، كالاستواء على العرش، وإثباتِ الْيَدِ للهِ، والتُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، هذا لم يَدُلَّ عليه عَقْلٌ، لكن دَلَّ عليه السَّمْعُ.

[١] قوله: «فَهَذِهِ الْمَطَالِبُ». يعني بالطالب: ما يُطلَبُ من إثباتِ الصِّفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أو نَفْيِها عنه.

[٢] أولاً: مِنْ جِهَةِ أَنَّ الشَّرْعَ أَخْبَرَ بِهَا، وكل ما أَخْبَرَ به الشَّرْعُ من صِفَاتِ اللهِ فإنَّه شَرْعِيٌّ بلا شك.

[٣] الثاني: أَنَّه بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الْعُقْلِيَّةِ الَّتِي يُسْتَدِلُّ بِهَا عَلَيْهَا، مثال ذَلِك وبيانُه:

ال الأمثال المضروبة في القرآن هي أقىسة عقلية، وقد بسط الكلام فيها في غير هذا الموضع، وهي أيضاً عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل.

مثلاً ضرب الله مثلاً بقدرته على إحياء الموتى بأنه يحيي الأرض بعد موتها، وقال: ﴿وَإِنَّ ذَلِكَ لَمُحْكَمٌ الْمَوْقَنُ﴾ [الروم: ٥٠]، هذا القياس عقلية؛ يعني: الأرض تكون يابسةً هامدةً أشجارها تتكسر ليس فيها شيء، فينزل عليها المطر فإذا هي راية تهتز، أليس في هذا دليلاً على قدرة الله على إحياء الموتى؟ بل فيه دليل.

كون الشارع يرشدنا إلى الاستدلال بهذا الإثبات العقلية هذا إرشاد شرعية، فهذه المطالب شرعية من وجهين.

قوله: «إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ السَّمْعُ» من صفات الله «دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ» دل عليه العقل إذن فهذه المطالب التي هي أسماء الله وصفاته أو ما يجب أن ثبت أو ينفي عن الله هي شرعية وعقلية؛ شرعية من وجهين:

الوجه الأول: أن الشرع أخبر بها.

الوجه الثاني: أنه أرشد إلى الاستدلال بالعقل عليها.

وما مثال الاستدلال؟ نقول: منه مثال اتخاذ المشركيين إهانة مع الله، وهذا مُتنزع؛ لأنَّه نقص: ﴿أَلَّاَهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩]، هذا مثال للمُوحِّد والمشركي، المُوحِّد: السَّلَمُ لِرَجُلٍ، والمشرك الذي فيه شركاء متشاشون، إذن هنا استدل على وحدانية الله بمثل مضرور؛ معنى ذلك أن هذا من الأدلة الشرعية، لكنَّها بواسطة العقل الذي أرشد الشرع إليه.

وَقَدْ بُسِطَ فِي عَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهِيَ أَيْضًا عَقْلِيَّةً مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تُعْلَمُ بِالْعَقْلِ أَيْضًا، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ يُسَمِّي هَذِهِ «الْأُصُولُ الْعَقْلِيَّةُ» لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهَا لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْعَقْلِ فَقَطُّ^[١].

فَإِنَّ السَّمْعَ هُوَ مُجْرَدُ اخْبَارِ الصَّادِقِ، وَخَبَرُ الصَّادِقِ الَّذِي هُوَ النَّبِيُّ لَا يُعْلَمُ صِدْقَهُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْأُصُولِ بِالْعَقْلِ^[٢].

ثُمَّ إِيمَّهُمْ قَدْ يَتَنَازَّ عَوْنَى فِي الْأُصُولِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ عَلَيْهَا.

فَطَائِفَةٌ تَزَعُّمُ أَنَّ تَحْسِينَ الْعَقْلِ وَتَقْبِيَحَهُ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْأُصُولِ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ بِدُونِ ذَلِكَ، وَيَجْعَلُونَ التَّكْذِيبَ بِالْقَدَرِ مِمَّا يَنْفِيهِ الْعَقْلُ^[٣].

قلنا: إن سمع الله وبصره وعلمه وقدرته إلى آخره تعلم بالشَّرِيعَةِ وتعلم أيضاً بالعقل، لذا قال المؤلف: إن هذه المطالب شَرِيعَةٌ وعَقْلِيَّةٌ.

[١] الأُصُولُ الْعَقْلِيَّةُ يعني: ما يحب إثباته ونفيه عن الله، يُسمِّيه المتكلِّمُ «الأُصولُ الْعَقْلِيَّةُ»؛ لأنَّه يزعم أنها لا تثبت إلا بالعقل ولا تعلم إلا بالعقل فقط.

[٢] سيِّئُنَّ المؤلِّفُ خطأً هذه الطَّرِيقَةِ، وأن القول بأن هذا لا يعلم إلا بالعقل، ووجه كونها لا تعلم إلا بالعقل يقولون: لأنَّ هذه ثبتت بخبر النبي؛ صفاتُ الله المثبتةُ والمنفيَّةُ ثبتت بأخبار الأنبياء، الأنبياء لا نعلم أنهم أنبياء إلا بعد دلالة العقل على نبوتهم، وهذا لم يُرسِلِ الله نبِيًّا إلا جعلَ له آياتٍ يستدلُّ بها النَّاسُ على نبوته، وطبعاً الاستدلال بطريق العقل.

[٣] أوَّلاً: طائفةٌ تقولُ بتحسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْبِيَحِهِ، وأنَّ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا ثُبُوتُ النُّبُوَّةِ تحسِينُ الْعَقْلِ وَتَقْبِيَحُهُ؛ معنى تحسينِ الْعَقْلِ وَتَقْبِيَحِهِ: مثلاً العقل يحسن أن

و طائفة تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه^[١]، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام^[٢]،

الله تبارأ و تعالى يرسل الرسل حتى يبين للناس، ويقبح أن يدع الله الناس بدون رسول، فيقول: إثبات صحة النبوة مبني على تحسين العقل و تقبیحه؛ لأن العقل يحسن أن يبعث الله الرسل ويقبح أن لا يبعث الله الرسل، يلزم بذلك إثبات رساله الرسل بناء على تحسين العقل و تقبیحه.

ومسألة التحسين والتقبیح هذه من المسائل التي كثر فيها التزاع والجدال، هل العقل يحسن و يقبح، أم لا يحسن ولا يقبح، أو يحسن و يقبح، ولكن لا يوجد ولا يحرّم؟ ولن نتطرق لها؛ لأنها مسألة طويلة.

المهم: أن طائفة من هؤلاء يثبتون النبوة بطريق العقل بناء على تحسين العقل و تقبیحه وتقول: إن العقل يحسن بعث الرسل فيجب بعثهم، ويقبح عدم إرسالهم فيمنع عدم إرسالهم هذه القاعدة.

[١] قوله: «وَأَنَّ الْعِلْمَ بِالصَّانِعِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِإِثْبَاتِ حُدُوثِهِ». حدوث العالم قاعدة أخرى تقول: حدوث العالم من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوث العالم.

[٢] قوله: «وَإِثْبَاتِ حُدُوثِهِ» إثبات حدوث العالم «لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ» يعني: لا نعرف أن العالم حدث إلا بحدث الأجسام، فجسمي مثل وجسمك وجسم الآخر لسنا بشيء «هل أنت على الإنسين حين من الظاهر لهم شيئاً مذكوراً» [الإنسان: ١]، في أي شيء نعرف حدوث الأجسام؟

وَحُدُوثُهَا يُعْلَمُ إِمَّا بِحُدُوثِ الصَّفَاتِ، وَإِمَّا بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهَا^[١]، فَيَجْعَلُونَ نَفْيَ أَفْعَالِ الرَّبِّ وَنَفْيَ صِفَاتِهِ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ النُّبُوَّةِ إِلَّا بِهَا^[٢].

[١] قوله: «يُعْلَمُ إِمَّا بِحُدُوثِ الصَّفَاتِ، وَإِمَّا بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهَا». سبحان الله، لا يكون العلم بحدوثها وجودها، بل العلم إما بحدوث الصفات وإما بحدوث الأفعال القائمة بها؛ مثل: حدوث الصفات كأن يكون طويلاً بعد أن كان قصيراً، ويكون ذكياً بعد أن كان بليداً، وبغضب بعد أن يكون هادئاً، وهذا هذا حدوث الصفات، حدوث الصفات في هذا الجسم يدل على أن الجسم حادث.

هذه القاعدة ليست صحيحة؛ لأنَّه لو قلنا بهذا لزماً أن نقول بنفي الفرح عن الله، ونفي الغضب.

إذن وبعضهم يقول: نعلم حدوث الأجسام بحدوث الأفعال القائمة بها، مثل الأفعال القائمة، شخص يذهب يصلى فيفعل، يأتي إلى المدرسة فيفعل، يقول: حدوث هذا الفعل لما قمت من النوم وصليت، هذا حادث، يدل على حدوث الجسم.

وهذا أيضاً في الحقيقة غير صحيح؛ لأنَّا لو قلنا بهذا لزماً إذا قلنا إن الله ينزل إلى السماء الدنيا ويستوي على العرش يلزم أن نقول: إن الله تعالى حادث، إذا قلنا: إن حدوث الأفعال يدل على حدوث الأجسام، وهذا ليس بصحيح، لكن هم قالوا هذا، المؤلف الآن ينكح قوله غيره ولا يقرره.

[٢] أَعُوذ بالله، يعني نقول: لا يمكن أن ثبتت النبوة إلا إذا نفيت أفعال رب، وهذا تناقض أيضاً.

ذكر المؤلف رحمة الله أنَّ كثيراً مما دلَّ عليه السمع يعلم بالعقل أيضاً.

ثُمَّ هُؤُلَاءِ لَا يَقْبِلُونَ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى نَقِيْضِ قَوْلِهِمْ، لِظَنَّهُمْ أَنَّ الْعَقْلَ عَارَضَ السَّمْعَ - وَهُوَ أَصْلُهُ - فَيَحِبُّ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ؛ وَالسَّمْعُ إِمَّا أَنْ يُؤْوَلَ وَإِمَّا أَنْ يُفَوَّضَ [١]،

[١] يقول المؤلف رحمة الله: إن هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقىض قولهم؛ يعني: معناه أن الكتاب والسنة لا يقبلونه في الأمر الذي يخالف قولهم، لماذا؟

قال: لِظَنَّهُمْ أَنَّ الْعَقْلَ عَارَضَ السَّمْعَ وَهُوَ أَصْلُهُ فَيَحِبُّ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ، يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَقْلَ عَارَضَ السَّمْعَ فِي هَذَا، وَهُلْ أَصْلُ الْعَقْلِ أَمِ السَّمْعِ؟

عندهم هم أن العقل هو الأصل، وإذا صار العقل هو الأصل، وعارض الفرع فالواجِبُ تقديم الأصل، فيقولون مثلاً: إن هذه الصفات يمنعها العقل، فهو معارض للسماع، وإذا كان هو أصل السماع فإن الأصل يقدّم على الفرع وتُنفي هذه الصفات.

يقول الشيخ رحمة الله: طرِيقُهُمْ هذه إذا جاءَ شَيْءٌ من العقل إما أن يُؤْوَلَ وأما أن يُفَوَّضَ.

يُؤْوَلُ: بمعنى يُصرف عن ظاهره.

يُفَوَّضُ: لا يتكلّم في معناه إطلاقاً، ويُقال: هذا لا تذرِي معناه.

مثال ذلك: «أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» [يونس:٣]، له ثلاثة معانٍ: معنى صحيح، ومعنى مؤول، ومعنى مفوض.

الصحيح: استوى على العرش؛ أي: عَلَى عَلَيْهِ واستقرَّ على الوجه الذي يليقُ به.

وَهُمْ أَيْضًا عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا يَقْبِلُونَ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ عَلَى وَفْقٍ قَوْلِهِمْ لِمَا تَقَدَّمَ [١].

والمؤول: «أَسْتَوَى» بمعنى استوى.

والمفوض: «أَسْتَوَى» لا تقول في معناه شيئاً، نقرؤه ولا نتكلّم في معناه فيكون عندنا بمنزلة اللغة الأجنبية التي لا نعرف معناها، مثل: لو جاء إنسان إنجليزي ورطنا علينا ونحن لا نعرف، هم يقولون: إن الصفات المفوضة؛ كل آيات الصفات وأحاديثه بمنزلة اللسان الأعجمي أمام اللسان العربي، وأننا لا نقول فيها شيئاً لا نعرف معناها إطلاقاً، هذا التفويض.

[١] يقول: أنت على طريقتكم لا تقبلون الكتاب والسنة.

وهذا نحتاج به على جميع النّفّاه حتى الذين ينفون جميع الصفات يمكن أن نحتاج عليهم بمثل ما احتاجوا به فإنه سبق لنا المجادلة مع هؤلاء الذين ينفون بعض الصفات ويثبتون البعض، ومع الذين يثبتون الأسماء وينكرون الصفات، ومع الذين ينكرون الأسماء والصفات، ومع الذين ينكرون الإثبات والنفي، كلهم سبق أنه بطريقة عقلية يلزمهم أن يقبلوا بما جاء في الكتاب والسنة.

وهم بالطريقة العقلية كما قال المؤلف رحمة الله: «لَا يَقْبِلُونَ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ».

مع أن العقل يلزمهم به، فالذي ينكرو الصفات يقول لك: لماذا أثبتت الأسماء؟ نقول: لماذا أنكرت الصفات؟ قال: لأنني لا أجد في الشاهد ما يتتصف بهذه الصفات إلا ما هو جسم، والتجسيم ممتنع.

وَهُؤُلَاءِ يَضْلُونَ مِنْ وُجُوهٍ؛ أَحَدُهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ السَّمْعَ بِطَرِيقِ الْخَيْرِ تَارَةً
وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ الْقُرْآنُ بَيْنَ مِنَ الدَّلَائِلِ الْعُقْلِيَّةِ - الَّتِي تُعْلَمُ بِهَا الْمَطَالِبُ
الْدِينِيَّةِ - مَا لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ أَئِمَّةِ النَّظَرِ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْمَطَالِبُ شَرِيعَيَّةً
عُقْلِيَّةً [١].

نقول له: ولا نجد في الشاهد ما يسمى بالحي والعلم وال قادر إلا ما هو جسم،
والتجسيم عندك من نوع، فلماذا أنكرت هذا وأثبتت هذا؟

وسبق الكلام على هذه المسائل، وبيننا أن كلَّ الذين ينكرون ما جاءَ في الكتاب
والسنَّة من أسماء الله وصفاته يلزمُهم أن يقولوا بها بطريق عقلٍ، كما أنه يلزمهم بالطريق
السمعى.

[١] هم يقولون: إن السمع ما هو إلا خبر فقط، وليس مبنياً على معقولات
ودلائل عقلية، والشيخ رحمة الله يقول: بل في القرآن من الأدلة العقلية ما لا يوجد
مثُله في كلام هؤلاء.

ولنضرب لذلك مثلاً بالبعث بعد الموت، هل البعث بعد الموت ثابت بطريق
السمع الخبرى فقط، أم بطريق السمع الخيري والنظر العقلى؟

والله تبارك وتعالى يضرب الأمثال دائمًا بإمكان البعث بأنه ينزل الماء على الأرض
الياسسة الهايمدة فإذا هي راية تهتز، «إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمْ يَمْوِدْهَا» [فصلت: ٣٩].

كذلك أيضًا يضرب الله تعالى أمثالًا معقوله للمشركين به، «صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا
فِيهِ شَرَكَاءُ مُشَدِّكُشُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا إِرْجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ» [الزمر: ٢٩]، هذا مثل عقليٌّ أنها
لا يستويان.

ومنها: ظنهم أنَّ الرَّسُولَ لَا يُعْلَمُ صِدْقَهُ إِلَّا بِالطَّرِيقِ الْمُعَيْنَةِ الَّتِي سَلَكُوهَا، وَهُمْ مُخْطِئُونَ قَطْعًا فِي اتِّحَاصَارِ طَرِيقِ تَصْدِيقِهِ فِيمَا ذَكَرُوهُ، فَإِنَّ طُرُقَ الْعِلْمِ بِصِدْقِ الرَّسُولِ كَثِيرَةٌ، كَمَا قَدْ بُسْطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ [١].

وَضَرَبَ مثلاً أَيْضًا فِي الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴿لَا يَسْتَعْجِبُونَ لَهُمْ يَشَاءُ إِلَّا كَنْسِطِ كَفَيَّهُ إِلَى الْمَاءِ لِيَتَلَقَّ فَاهُ وَمَا هُوَ بِيَنْلَهِ﴾ [الرعد: ١٤]، إِنْسَانٌ بَسْطَ كَفَيَّهُ إِلَى مَاءٍ فِي النَّهَرِ يَرِيدُ أَنْ يَصِلَّ الْمَاءَ إِلَى فَيْمِهِ، وَلَكِنَّهُ لَنْ يَصِلَّ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْيَدِينِ الْمُوْسُطَتَيْنِ لَمْ يَضُمْ بَعْضَهَا لِبَعْضٍ، فَلَا يَمْكُنُ أَنْ يَبْقَى الْمَاءُ، فَالْحَاقِلُ أَنْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْعُقْلِيَّةِ مَا لَا يُوجَدُ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِ هُؤُلَاءِ.

[١] هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّا نَعْلَمُ صِدْقَ الرَّسُولِ بِطَرِيقٍ وَيَتَرْكُونَ مَا سُواهُ، وَهُلْ الْعِلْمُ بِرِسَالَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُنْحِصِّرٌ فِيمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الطَّرِيقِ؟

مثلاً أَنْ يَقُولُوا مثلاً: الرَّسُولُ جَاءَ بِأَشْياءٍ تُعْجِزُ الْبَشَرَ، فَهَذَا الطَّرِيقُ طَرِيقُ إِثْبَاتِ النَّبُوَاتِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا، الرَّسُولُ جَاءَ بِأَشْياءٍ تُعْجِزُ الْبَشَرَ، وَأَشْياءٌ تُحَيِّرُ الْعُقُولَ وَأَنْظَمَتِ بِدِيْعَةٍ تُسْعِدُ الْخَلْقَ إِلَى آخِرِهِ، الْقُرْآنُ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى رِسَالَةِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ حِيثِ الإِعْجَازِ فَقَطْ، بَلْ مِنْ حِيثِ أَحْكَامِهِ وَحِكْمَتِهِ وَأَسْرَارِهِ وَأَخْبَارِهِ وَغَيْرِ ذَلِكِ مَا يَتَسْتَفِعُ بِهِ الْخَلْقُ.

يَقُولُونَ: لَا نَعْلَمُ رِسَالَةَ الرَّسُولِ إِلَّا بِطَرِيقِ مَعِينٍ، وَلَا نَعْلَمُ مَا يَسْتَحْقُهُ الرَّبُّ إِلَّا بِطَرِيقِ مَعِينٍ، هَذَا خَطأُهُمْ؛ لِأَنَّ طُرُقَ الْأَدَلَّةِ أَكْثَرُ أَوْ أَوْسَعُ مِنَ الدَّلُولِ؛ يَعْنِي: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ أَدَلَّةً مُتَعَدِّدَةً تُحَصِّرُ أَوْ لَا تُحَصِّرُ، وَكَوْنُكُمْ تُحَصِّرُونَ دَلِيلَ النُّبُوَّةِ بِهَذَا الطَّرِيقِ الْمَعِينِ خَطأً، بَلْ إِنَّا نَعْلَمُ رِسَالَةَ الرَّسُولِ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِطُرُقٍ كَثِيرَةٍ غَيْرِ مَا ذَكَرُوا.

وَمِنْهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ تِلْكَ الطَّرِيقَ الَّتِي سَلَكُوهَا صَحِيحَةٌ وَقَدْ تَكُونُ بَاطِلَةً^[١].

وَمِنْهَا: ظَنُّهُمْ أَنَّ مَا عَارَضُوا بِهِ السَّمْعَ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ، وَيَكُونُونَ غَالِطِينَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ إِذَا وُزِنَ بِالْمِيزَانِ الصَّحِيحِ وُجِدَ مَا يُعَارِضُ الْكِتَابَ وَالسُّنْنَةَ مِنَ الْمَجْهُوَلَاتِ لَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ، وَقَدْ بُيْسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي عَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^[٢].

[١] فَعَلَّا هَذَا هُوَ الْوَاقِع؛ لَا نَهُمْ يَظْنُونَ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ الْحُقْقُ، وَأَنْ مِنْ سَوَاهُمْ عَلَى بَاطِلٍ، وَهَذَا يُسْمُونَ أَهْلَ السُّنْنَةَ وَالْجَمَاعَةِ الْمُجَسَّمَةَ وَالْمُشَبَّهَةَ، فَيُزَعِّمُونَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ السُّنْنَةِ وَالْجَمَاعَةِ: بِلَا تَشْبِيهٍ وَلَا بِتَكْثِيفٍ. هُوَ التَّجْسِيمُ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مِنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ فَقَدْ ضَلَّ وَمِنْ عَادَاهُ فَهُوَ مُحْقَقٌ؛ لَا نَهُمْ الْحُقْقُ لَا يَتَعَيَّنُ فِيهَا قَالَهُ فَلَانُ وَفَلَانُ.

[٢] هَذَا مُبْنَىٰ عَلَى مَا سَبَقَ، حِيثُ ظَنُّوا أَنَّ مَا عَارَضُوا بِهِ السَّمْعَ مَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ، فَنَقُولُ لَهُمْ: كُلُّ مَا عَارَضَ الْكِتَابَ وَالسُّنْنَةَ إِذَا وُزِنَ بِالْمِيزَانِ الصَّحِيحِ: هُوَ مِنَ الْمَجْهُوَلَاتِ لَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ، وَنَحْنُ نَزِيدُ أَيْضًا أَنَّ نَقُولُ: هُوَ مِنَ السَّفَاهَاتِ أَيْضًا لَا مِنَ الْمَعْقُولَاتِ؛ لَا نَهُمْ اللَّهُ يَقُولُ: «وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَأِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفَهَ نَفْسَهُ»^{﴿١﴾} [البقرة: ١٣٠].

وَهَذَا كَمَا يَقُولُونَ فِي الْبَحْثِ عَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصَفَاتِهِ يَكُونُ أَيْضًا فِي تَشْرِيعاتِ اللَّهِ الَّذِينَ يَسْتُنُونَ الْقَوَافِينَ، وَيُزَعِّمُونَ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ مِنَ الْقَوَافِينَ أَمْرٌ لَا يُضْلِلُ الْخَلْقَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ هُمْ أَيْضًا عَلَى خَطَأٍ، بَلْ نَقُولُ مَا يُضْلِلُ الْخَلْقَ إِلَّا مَا جَاءَ بِهِ الْحُقْقُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَمَا قُصُودُ هُنَا أَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا قَدْ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ كَمَا يُعْلَمُ أَنَّهُ عَالَمٌ وَأَنَّهُ قَادِرٌ وَأَنَّهُ حَيٌّ؛ كَمَا أَرْشَدَ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ» [الملك: ١٤].^[١]

وَقَدْ اتَّفَقَ النُّظَارُ مِنْ مُبْتَدَأِ الصِّفَاتِ عَلَى أَنَّهُ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، مُرِيدٌ، وَكَذِلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ يَثْبُتُ بِالْعَقْلِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، بَلْ وَكَذِلِكَ الْحُبُّ وَالرَّضَا وَالْغَضَبُ يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِالْعَقْلِ، وَكَذِلِكَ عُلوُّهُ عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ وَمَبَاهِيَّتِهِ لَهَا إِمَّا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ كَمَا أَثْبَتَهُ بِذَلِكَ الْأَئْمَةِ: مِثْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ، وَمِثْلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ، بَلْ وَكَذِلِكَ إِمْكَانُ الرُّؤْيَةِ يَثْبُتُ بِالْعَقْلِ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا بِأَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ تَصْحُّ رُؤْيَتُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا بِأَنَّ كُلَّ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ يُمْكِنُ رُؤْيَتُهُ. وَهَذِهِ الطَّرِيقُ أَصَحُّ مِنْ تِلْكَ.^[٢]

[١] قوله: «أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ» فيها إثباتُ الْحُكْمِ وَالدَّلِيلِ، الْحُكْمُ: الْعِلْمُ، الدَّلِيلُ: الْخَلْقُ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ غَيْرَ عَالَمٍ بِمَا خَلَقَ.

وَ(مِنْ خَلْقِ) هَلْ هِي فَاعِلٌ أَمْ مَفْعُولٌ؟ كُونُهَا فَاعِلًا أَحْسَنُ، وَتَصْلِحُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا؛ يَعْنِي: أَلَا يَعْلَمُ الَّذِي خَلَقَهُ؟ وَلَكِنَّهَا فَاعِلٌ أَوْلَى، يَعْنِي أَلَا يَعْلَمُ الْخَالِقُ مَخْلُوقَهُ؟ الْجَوَابُ: بَلِي؛ فَالْاسْتِفَاهَمُ هُنَا لِلتَّقْرِيرِ.

إِذْنَ هَذِهِ الْآيَةِ جُمِلَتَانِ لَا جُمْلَةً وَاحِدَةً فِي الْحَقِيقَةِ فِيهَا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ، ذَكَرَتُ الْحُكْمَ وَالدَّلِيلَ، وَالآنَ لَوْ تَذَهَّبَ إِلَى الطَّرِيقِ الْعُقْلِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ الْعِلْمِ اللَّهِ لَا تَبِتَ بِعِدَّةً جُمِلٍ لِكُنَّهَا لَا تُفِيدُ مَا تُفِيدُهُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

[٢] رُؤْيَا اللَّهِ هَلْ هِي ثَابِتَةٌ بِالْعَقْلِ أَمْ بِالشَّرِيعَةِ؟

لَا شَكَّ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ بِالشَّرِيعَةِ وَبِالْعَقْلِ، إِمْكَانِيَّتِهَا ثَابِتَةٌ بِالْعَقْلِ، وَوجُوبِهَا ثَابِتَةٌ بِالشَّرِيعَةِ؛

وَقَدْ يُمْكِنُ إِثْبَاتُ الرُّؤْيَاةِ بِغَيْرِ هَذِينِ الطَّرِيقَيْنِ بِتَقْسِيمِ دَائِرَيْ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، كَمَا يُقَالُ: إِنَّ الرُّؤْيَاةَ لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى أُمُورٍ وُجُودِيَّةٍ؛ فَإِنَّ مَا لَا يَتَوَقَّفُ إِلَّا عَلَى أُمُورٍ وُجُودِيَّةٍ يَكُونُ الْمَوْجُودُ الْوَاجِبُ الْقَدِيمُ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْمُمْكِنِ الْمُحْدَثِ^[١].

لَأَنَّهُ لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا بِأَنَّهُ يُرَى مَا عَلِمْنَا بِذَلِكَ، لَكِنْ إِمْكَانُ رُؤْيَاةِ اللَّهِ ثَابِتَهُ بِالْعَقْلِ، وَالْإِمْكَانُ غَيْرُ الْوَجُوبِ، كَيْفَ يُمْكِنُ؟ بِأَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ:

▪ إِمَّا أَنْ نُقُولَ: كُلُّ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ يُمْكِنُ رُؤْيَاةً.

▪ أَوْ نُقُولَ: كُلُّ مَوْجُودٍ تَصِحُّ رُؤْيَاةً.

وَأَيْمَّا الْأَصَحُّ؟

كُلُّ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ تَصِحُّ رُؤْيَاةً، لَا كُلُّ مَوْجُودٍ؛ لِأَنَّ مَثَلًا: أَنَا فِي قُوَّةٍ وَفِي عِلْمٍ وَفِي قُدْرَةٍ، الْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ وَالْقُوَّةُ مَوْجُودَةٌ وَلَا تَرَاها، لَكِنْ كُلُّ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ يُمْكِنُ رُؤْيَاةً؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: كُلُّ مَوْجُودٍ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْأَعْيَانُ وَالصَّفَاتُ.

وَالصَّفَاتُ مِنْهَا مَا يُرَى وَمِنْهَا مَا لَا يُرَى؛ فَاحْمَرِّرُ الْوَجْهَ مَثَلًا صِفَةَ ثُرَى وَالْعَقْلُ وَالْعِلْمُ وَالْإِدْرَاكُ صِفَاتٌ لَا ثُرَى، لَكِنْ كُلُّ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ يُرَى؛ فَهُوَ أَصَحُّ مِثْلُ مَا قَالَ الْمُؤْلِفُ قَالَ: وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَصَحُّ.

[١] هَذِهِ هِيَ الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ شِيَهَةٌ بِالْطَّرِيقَةِ الْأُولَى، وَهِيَ إِمْكَانُ الْوُجُودِ، إِمْكَانُ الرُّؤْيَاةِ مُقَيَّدٌ بِالْوُجُودِ، يَقُولُ مَثَلًا: الرُّؤْيَاةُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا أُمُورٌ وُجُودِيَّةٌ مَحَلَّ لِلْوَضْفِ وَمَحَلَّ لِلْقَابِلِ، عِنْدَمَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ أَعْمَى لَا تَتَبَيَّنُ الرُّؤْيَاةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ الْآلَةُ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْبَصَرِ، وَعِنْدَمَا يَكُونُ الشَّيْءُ غَيْرَ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ لَا يُمْكِنُ

وَالْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ مَبْسُطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ^[١].
 وَالْمَفْصُودُ هُنَا: أَنَّ مِنَ الْطُّرُقِ الَّتِي يَسْلُكُهَا الْأَئِمَّةُ وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ مِنْ نُظَارِ
 السُّنَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّهُ لَوْلَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِإِحْدَى الصَّفَتَيْنِ الْمُتَقَابِلَتَيْنِ لِلَّزِيمِ
 اتَّصَافُهُ بِالْأُخْرَى، فَلَوْلَمْ يُوَصَّفْ بِالْحَيَاةِ لَوُصُوفَ بِالْمَوْتِ، وَلَوْلَمْ يُوَصَّفْ
 بِالْقُدْرَةِ لَوُصُوفَ بِالْعَجْزِ؛ وَلَوْلَمْ يُوَصَّفْ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ لَوُصُوفَ
 بِالصَّمْمِ وَالْحَرْسِ وَالْبَكْمِ، وَطَرْدُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْلَمْ يُوَصَّفْ بِأَنَّهُ مُبَانٌ لِلْعَالَمِ لِكَانَ
 دَاخِلًا فِيهِ.

فَسَلْبُ إِحْدَى الصَّفَتَيْنِ الْمُتَقَابِلَتَيْنِ عَنْهُ يَسْتَلِزُمُ ثُبُوتَ الْأُخْرَى، وَتَلْكَ
 صِفَةٌ تَقْصِي مِنْهَا الْكَاملُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ فَتَنْزِيهُ الْخَالِقِ عَنْهَا أَوْلَى.

وَهَذِهِ الطَّرِيقُ غَيْرُ قَوْلَنَا: إِنَّ هَذِهِ صِفَاتُ الْكَمالِ يَتَصِيفُ بِهَا الْمَخْلُوقُ،
 فَالْخَالِقُ أَوْلَى، فَإِنَّ طَرِيقَ إِثْبَاتِ صِفَاتِ الْكَمالِ بِأَنْفُسِهَا مُغَایِرٌ لِطَرِيقِ إِثْبَاتِهَا بِنَفْيِ
 مَا يُنَاقِضُهَا^[٢].

الرؤى ولو كان الإنسان عنده بصر؛ لأنَّ هذا لا يمكن أن يرى مثل الصفات المعنوية
 فيقال مثلاً: إذا كانت الرؤى متوقة على أمورٍ وجوبية فالوجود الواجب الوجود
 أحقٌ من الممكن المحدث.

[١] مسألة الرؤى الآن تبيَّن لنا أنها ثبُتت بالعقل إمكاناً، وثبتت بالشرع وجوباً.
 من الطرق العقلية في إثبات الصفات أنه -سبحانه- لو لم يوصف بإحدى
 الصفتين المقابلتين للزم وصفه بالأخرى.

[٢] في الحقيقة إثبات صفات الكمال الآن له طريقان بينهما المؤلف رحمة الله:

وَقَدْ اعْتَرَضَ طَائِفَةً مِنَ النُّفَاهَةِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِاعْتِرَاضٍ مَسْهُورٍ لَبَسُوا بِهِ عَلَى النَّاسِ؛ حَتَّى صَارَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ يَظْنُنُ صِحَّتَهُ، وَيُضَعِّفُ الْإِثْبَاتَ بِهِ مِثْلَ مَا فَعَلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنَ النُّظَارِ، حَتَّى الْأَمِدِيُّ وَأَمْثَالُهُ مَعَ أَنَّهُ أَصْلُ قَوْلِ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ.

فَقَالُوا: الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَصِّفًا بِهَذِهِ الصَّفَاتِ؛ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ مَعَ كَوْنِهِ حَيَاً لَكَانَ مُتَصِّفًا بِمَا يُقَابِلُهَا، فَالْتَّحْقِيقُ فِيهِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى بَيَانِ حَقِيقَةِ الْمُتَقَابِلَيْنِ، وَبَيَانِ أَقْسَامِهِمَا.

فَنَقُولُ: أَمَّا الْمُتَقَابِلَانِ فَلَا يَجْتَمِعُانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ^[١].

وَهُوَ إِمَّا أَلَا يَصِحَّ اجْتِمَاعُهُمَا فِي الصَّدْقِ وَلَا فِي الْكَذِبِ، أَوْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِي أَحَدِ الْطَّرَفَيْنِ؛ وَلَا نَهَا مُتَقَابِلَانِ بِالسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، وَهُوَ تَقَابُلُ التَّنَاقُضِ.

الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ: هذه صفةٌ كمالٌ فيجبُ إثباتُها لله؛ السمعُ صفةٌ كمالٌ يجبُ إثباتُه لله.

الطَّرِيقُ الثَّانِي: أن نقولَ يُقَابِلُ السَّمْعَ الصَّمَمُ، والصَّمَمُ صِفَةٌ يُنْزَهُ اللهُ عنها؛ لأنَّها صِفَةٌ نَقْصٌ، فيجبُ إثباتُ السَّمْعِ، فصارَ إثباتُ السَّمْعِ له طريقةٌ مثلاً قالَ المؤلَّفُ.

[١] المُتَقَابِلَانِ كَالْضَّدَيْنِ مثلاً وَالنَّقِيضَيْنِ لَا يَجْتَمِعُانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ لَا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ سَمِيعًا أَصْمَمَ، لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا فِي وَقْتٍ وَأَصْمَمَ فِي وَقْتٍ آخَرَ، لَكِنْ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا.

والتناقض هو اختلاف القضيَّتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتهما؛ كقولنا: زيد حيوان، زيد ليس بحيوان^[١].

ومن خاصية استحالَة اجتِماع طرفَيْهِ في الصدق والكذب أنه لا واسطة بين الطرفيَّن، ولا استحالَة لأحد الطرفَيْن من جهة واحدة، ولا يصح اجتِماعُهما في الصدق ولا في الكذب؛ إذ كون المُوجُود واجبًا بِنَفْسِهِ ومُمْكِنًا بِنَفْسِهِ، لا يجتمعان ولَا يرتفعان^[٢].

[١] عندنا الآن قضيَّتان؛ إحداهما صادقة، والثانية كاذبة، لا يجتمعان في الصدق، ولا يجتمعان أيضًا في الكذب، بل أحدهما صادق.

قولنا: زيد حيوان، وزيد ليس بحيوان، أي الجملتين الصادقة؟

(زيد حيوان) صادقة، و(ليس بحيوان) كاذبة، هذا على لغتنا نحن، وأنا قلت: إن الإنسان حيوان، لكنه موصف بوصف يخرجُه عن بقية الحيوانات وهو ناطق، فعندما تقول: زيد حيوان، زيد ليس بحيوان، فلنطبّقها على ما سبق؛ كلامها كاذبان، زيد حيوان على إطلاقه ليس ب صحيح أولاً، وزيد ليس بحيوان على إطلاقه ليس بصحيح، فهما كاذبتان سلباً وإيجاباً متى يصحان؟

يصحان إيجاباً إذا قلت: زيد حيوان ناطق، صحَّت الإيجابيَّة، وتَصَحَّ السَّلْبِيَّة إذا قلت: زيد ليس بحيوان غير ناطق، فالتقابل إذن يقول المؤلَّف: إما أن لا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب، أو يصح ذلك في أحد الطرفَيْن؛ يعني: السلب والإيجاب.

[٢] وهذا أيضًا تقدَّم لنا، وهو مُوجُودٌ في تقسيم الأشياء إلى أربعة أنواع: متضادان، وخلافان، وضدان، ونقيضان.

فإذا جعلتم هذا التقسيم وهما «النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان»، فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان وليس هما السلب والإيجاب، فلا يصح حضر النقيضين - اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان - في السلب والإيجاب.

وحيثاً فقد ثبت وصفان - شيطان - لا يجتمعان ولا يرتفعان، وهو خارج عن الأقسام الأربعية على هذا، فمن جعل الموت معنى وجودياً، فقد يقول: إنَّ كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب؛ وكذاك العلم والجهل والصمم والبكم ونحو ذلك.

الوجه الثاني: أن يقال: هذا القسم يتداخُل؛ فإنَّ العَدَمَ وَالْمَلَكَةَ يَدْخُلُ فِي السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، وَغَایَتُهُ أَنَّهُ تَوْعُّ مِنْهُ، وَالْمُتَضَادُ فَانِ يَدْخُلُانِ فِي الْمُتَضَادَيْنِ إِنَّمَا هُمَا تَوْعُّ مِنْهُ^[١].

فالنقيضان - كما قال المؤلف رحمة الله - لا يمكن إذا نفي أحدهما إلا أن يثبت الآخر؛ فالصمم والسمع متناقضان.

[١] المؤلف رحمة الله أراد أن يحصر الأقسام الأربعية في قسمين، يريد أن يجعل ما يقابلان تقابل العَدَمِ وملكة داخلين في السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ، السَّمْعُ وَالبَصَرُ ي مقابلان تقابل العَدَمِ وَالْمَلَكَةِ.

السمع والصمم متقابلان، ما نوع تقابلهما؟ تقابل عَدَمَ وملكة؛ لأنَّهما قد يرتفعان عما لا يمكن أن يسمع ويُصرَّ، قد يقال: هذا الكتاب لا يسمع وليس أصمَّ، فهما متقابلان تقابل العَدَمِ وملكة.

شيخ الإسلام يقول: يمكن أن يجعل ما يقابلان تقابل العَدَمِ وملكة من باب

النَّقِيَضِينَ الَّذِي هُو تَقْابُلُ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ؛ لَأَنَّ تَقْابُلَ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ يَعْنِي: الْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ بِالْاِتَّفَاقِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ تَقْابُلِ الْمُتَنَاقِضِينَ، فَالشَّيْءُ إِمَّا مَوْجُودٌ، وَإِمَّا غَيْرُ مَوْجُودٍ، كَذَلِكَ الشَّيْءُ إِمَّا سَمِيعٌ، وَإِمَّا أَصْمٌ، فَالجَدَارُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَصِحُّ أَنْ نَصِفَهُ بِأَنَّهُ أَصْمٌ أَوْ سَمِيعٌ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَتَّصِفًا بِإِحْدَى الصَّفَّيْنِ.

فَإِنْ أَرَدْتَ بِالسَّمْعِ الَّذِي كَسْمَعَ الْإِنْسَانَ فَهَذَا قَدْ نَقُولُ إِنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ؛ لَأَنَّهُ لَا شُعُورَ لَهُ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِالسَّمْعِ الَّذِي هُوَ أَعْمَمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدَّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَتَحَنَّ لَهَا﴾ [الزلزال: ٤-٥].

وَهُلْ تُحَدَّثُ بِمَا لَمْ تَسْمِعِ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ تَشَهُّدُ عَلَى مِنْ عَمَلٍ فِيهَا مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا تَشَهُّدُ بِهِ عِنْدَ اللَّهِ، إِذْنَ فَهِيَ تَسْمِعُ وَتُبَصِّرُ، تَسْمِعُ مَا يُفْعَلُ عَلَيْهَا وَتَشَهُّدُ بِهِ وَتُبَصِّرُ مَا يُقَالُ عَلَيْهَا وَتَشَهُّدُ بِهِ، فَهَنَا تَقْابُلُ السَّمْعِ وَالصَّمْمِ تَقْابُلُ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ صَحَّ أَنْ نَجْعَلَهُمَا مِنْ بَابِ تَقْابُلِ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ بِالنَّسْبَةِ لِلْخَلَافَيْنِ، يَقُولُ أَيْضًا: الْخَلَافَانِ يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَهُمَا مِنْ بَابِ الْمُتَضادَيْنِ، وَلَكِنَّهُمَا نَوْعٌ مِنْهُ.

وَسُبِقَ أَنَّ الْخَلَافَيْنِ: هَمَا الْلَّذَانِ يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ لَكِنْ مَعْنَاهُمَا لَيْسَ بِواحِدٍ، مَثَلًا: قِيَامُ الْإِنْسَانِ وَكُونُهُ أَيْضُّ، فَالْبِلَاضُ غَيْرُ الْقِيَامِ يُمْكِنُ يَجْتَمِعَانِ، وَيُمْكِنُ يَرْتَفِعَانِ. وَالْمُتَضادِيَفَانِ: هُوَ مَا لَا يُعْقَلُ أَحَدُهُمَا بِدُونِ الْآخَرِ، مَثَلٌ إِذَا قَلْتَ: الصُّبُحُ قَبْلُ الْمَسَاءِ، هَذَا الْمُتَضادِيَفَانِ؛ لَأَنَّكَ لَمَا قَلْتَ: قَبْلَ الْمَسَاءِ عُلِمَ أَنَّهُ صُبُحٌ، وَإِذَا قَلْتَ: هَذَا وَلْدُ فُلَانِ، فَالْوَلْدُ لَا يُعْقَلُ إِلَّا بِإِضَافَةِ الْأَبِ لَهُ، فَمَجْرَدُ إِثْبَاتِ الْوَلْدِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَبُ، وَطَبِيعًا هَذَا حَسْبُ الْعَادَةِ لَا حَسْبُ الْعُقْلِ، وَإِلَّا فَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ خَلَقَ آدَمَ مِنْ غَيْرِ أُمٍّ وَلَا أَبِ، وَخَلَقَ عِيسَى مِنْ غَيْرِ أَبِ.

فَإِنْ قَالَ: أَعْنِي بِالسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ - وَهُوَ أَنْ يُسْلَبَ عَنِ الشَّيْءِ مَا لَيْسَ بِقَابِلٍ لَهُ -، وَهُدَى جَعَلَ مِنْ خَواصِهِ أَنَّهُ لَا إِسْتِحَالَةَ لِأَحَدٍ طَرَفَيْهِ. إِلَى آخِرِهِ.

قِيلَ لَهُ: عَنْ هَذَا جَوَابَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ غَايَةَ هَذَا أَنَّ السَّلْبَ يَنْقِسِمُ إِلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: سَلْبٌ مَا يُمْكِنُ اتِّصافُ الشَّيْءِ بِهِ.

وَالثَّانِي: سَلْبٌ مَا لَا يُمْكِنُ اتِّصافُهُ بِهِ [١].

[١] الجواب على هذا أن يُقال: إن غاية هذا أن السَّلْب - يعني بالسَّلْب النَّفِي -

يَنْقِسِمُ إِلَى نَوْعَيْنِ:

أَحدهما: سَلْبٌ لَا يُمْكِنُ اتِّصافُ الشَّيْءِ بِهِ كَمَا إِذَا قلنا: زِيدٌ لِيس بِأَعْمَى، سَلَبَنَا عَنِ الْعُمَى، وَهُوَ يُمْكِنُ اتِّصافُهُ بِهِ.

والثَّانِي: سَلْبٌ مَا لَا يُمْكِنُ اتِّصافُهُ بِهِ مُثِقَّاً بِمَثَلِ أَنْ نَقُولَ: الْجِدَارُ لِيس بِأَعْمَى، هَذَا سَلْبٌ، لَكِنَّه سَلْبٌ لِشَيْءٍ لَا يُمْكِنُ اتِّصافُهُ بِهِ، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ لَأَنَّه لِيس قَابِلًا لِهِ فَالْجِدَارُ لِيس بِبَصِيرٍ؛ لَأَنَّه لِيس بِقَابِلٍ لِهِ، فَكِمَا أَنَّ السَّلْبَ يَكُونُ فِيهَا يُمْكِنُ اتِّصافُهُ وَمَا لَا يُمْكِنُ.

فَالْأَوَّلُ: إِثْبَاتٌ لَا يُمْكِنُ اتِّصافُهُ بِهِ وَلَا يُحِبُّ.

وَالثَّانِي: إِثْبَاتٌ مَا يُحِبُّ اتِّصافُهُ بِهِ، فَيَكُونُ الْمُرْادُ بِهِ سَلْبٌ مُمْتَنِعٌ وَإِثْبَاتٌ وَاجِبٌ، كَقُولَنَا: زِيدٌ حَيْوَانٌ، فَإِنْ هَذَا إِثْبَاتٌ وَاجِبٌ، وَقُولَنَا: لِيس بِحَجَرٍ، وَلَكِنَّه سَلْبٌ شَيْءٌ مُمْتَنِعٌ، لِيس بِحَجَرٍ مُمْتَنِعٌ أَنْ يَكُونَ زِيدٌ حَجَرًا، وَمَعَ ذَلِكَ صَحَّ سَلْبُهُ عَنِهِ.

فِيَقَالُ: الْأَوَّلُ: إِثْبَاتُ مَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ وَلَا يُحِبُّ، وَالثَّانِي: إِثْبَاتُ مَا يُحِبُّ اتِّصَافُهُ بِهِ؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ سَلْبٌ مُمْتَنِعٌ، وَإِثْبَاتُ الْوَاجِبِ، كَقَوْلِنَا زَيْدٌ حَيَاً، فَإِنَّ هَذَا إِثْبَاتُ وَاجِبٌ، وَزَيْدٌ لَيْسَ بِحَجَرٍ، فَإِنَّ هَذَا سَلْبٌ مُمْتَنِعٌ^[١].

وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَالْمُمْكِنَاتُ الَّتِي تَقْبِلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ -كَقَوْلِنَا: الْمُثَلُّ إِمَّا مَوْجُودٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ- يَكُونُ مِنْ قِسْمِ الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

كَذَلِكَ نَقُولُ: الْجَدَارُ لَيْسَ بِعَاقِلٍ لَيْسَ بِمُبَصِّرٍ لَيْسَ بِأَعْمَى، هُوَ مُمْتَنِعٌ أَنْ يَكُونَ مُبَصِّرًا وَأَعْمَى.

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الْمُرَادُ بِالْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ؟

فَالجوابُ: أَنَّ الْعَدَمَ وَالْمَلَكَةَ مِنْهُمَا الْقَبُولُ وَدُمُّ الْقَبُولِ، يَعْنِي: يَكُونُ الشَّيْءُ قَابِلًا أَوْ غَيْرَ قَابِلٍ.

فَمِثَلًا: السَّمْعُ وَالبَصَرُ بِالنِّسْبَةِ لِلإِنْسَانِ هَذَا قَابِلٌ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْجَدَارِ لَيْسَ بِقَابِلٍ، هَذَا عَدَمٌ وَمَلَكَةٌ، لَكِنَّ لَيْسَ وَجُودًا وَعَدَمًا، هَذَا سَلْبٌ وَإِيجَابٌ؛ لَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ وَيُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ عَدَمٌ.

[١] السَّلْبُ وَالإِيجَابُ يَعْنِي: النَّفْيُ وَالإِثْبَاتُ، هَذَا مَا هُوَ بَعْدَمٌ وَمَلَكَةٌ؛ لَأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ كُلُّ شَيْءٍ، لَكِنَّ سَمْعًا وَأَصْمًا وَبَصَرًا وَأَعْمَى تَقَابِلُهُمَا تَقَابِلُ عَدَمٍ وَمَلَكَةٍ؛ لَأَنَّهُمَا قَدْ يَقْبَلَا إِنْ يَتَصِّفَا بِهِمَا هَذَا الشَّيْءُ وَلَا يَتَصِّفَا بِهِمَا الشَّيْءُ الْآخَرُ.

وَشِيخُ الْإِسْلَامِ يَقُولُ بِطَرِيقِ عُقْلِيٍّ: يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَ الْعَدَمَ وَالْمَلَكَةَ أَيْضًا مِنْ بَابِ السَّلْبِ وَالإِيجَابِ فَنَقُولُ: هَذَا الْجَدَارُ لَيْسَ بِأَعْمَى صَحِيحٌ، لَيْسَ بِأَعْمَى، كَمَا يَقُولُ: فَلَانَ لَيْسَ بِحَجَرٍ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ أَنْ يَكُونَ حَجَرًا.